

دور مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا اتجاه الهجرة غير الشرعية

دراسة ميدانية على مؤسسات المجتمع المدني في مدينة بني وليد بمنطقة عبور

د / بلعيد الطاهر البرغوثي

كلية التربية / جامعة الزيتونة

المقدمة :

الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني أصبح يتزايد، وأصبح موضوعاً مهماً عند كثير من الأفراد الذين يمتازون بالنشاط وحب العمل ، وأصبحت أعداد مؤسسات المجتمع المدني في تزايد ملحوظ ، ولكن السؤال إلى أين في تأسيس هذه المؤسسات ؟ وهل تخضع إلى معايير ومقاييس صارمة في إنشائها ، وهل يخضع الأعضاء المنتسبين إليها إلى تقييم وشروط في القبول والانتماء إلى هذه المؤسسات ؟

كما يستوقفنا أمر آخر في موضوع المجتمع المدني، ومن أين جاءت هذه الفكرة ؟ وهل تتماشى و الثقافة العربية والإسلامية ؟ وهل نستطيع أن نوظف مفهوم المجتمع المدني من خلال هذه الجمعيات ؟ وهل تحقق مطالب ثقافتنا وتدعم عادات شعوبنا، أم هي عبارة عن شعارات أخذت من المجتمع الغربي ؟

ومن هنا نجد أنفسنا في مفهوم المجتمع المدني بين إشكالية الرفض والقبول ، حيث أطلق عليه أحد الباحثين مفهوم نموذجي للمفاهيم الرحالة والموضوعة معاً ، ذلك أن المفاهيم قد ترتحل دون مقصود التأثير والتبديل والإحلال من مجال معرفي إلى آخر ؛ كما قد ترتحل من مكان إلى آخر بالترجمة والنقل والحمل ، أما مفاهيم الموضوعة فقد تتسلل متخفية إلى أقصى درجات التجميل وتلبس أبهى حللها فما أن وقعت على الأسماع أوقعت عليها الأبصار في كتب أو كتابات كان لها الوقع الجميل الذي يؤدي إلى القبول وفق عملية تزيين تطول مدتها أو تقصر .

ومن خلال ذلك الطرح يدعو بعض المفكرين في العالم العربي المعاصر إلى رفض مفهوم المجتمع المدني . لأنهم يرون ذلك جاء نتيجة تجربة اجتماعية مغايرة هي تجربة المجتمعات الغربية ، وهنا نرى أنها تنهض على أنقاض البنى والمؤسسات

الاجتماعية التقليدية سواء كانت دينية أو قبلية، أو نحو ذلك ، ومن ثم فالمفهوم لا يعكس وجود مقابل موضوعي له في الواقع العربي المعاصر أو امتداد تاريخي في التراث العربي والإسلامي .

كما يرى البعض الآخر رفض المفهوم لأن له معايير أخرى تنطلق من أهداف المشروع الليبرالي الغربي الذي يركز على ثلاثة أبعاد رئيسة وهي كالاتي:
البعد الاقتصادي ، والبعد الإيديولوجي ، والبعد السياسي.

هذه الأبعاد الثلاثة التي يركز عليه، وينطلق من مضمونها الجوهرية، وآلياتها الداخلية مفهوم المجتمع المدني في حركته المعرفية والسياسية عبر شخوص وأطر متنوعة تسهم بوعي أو بغير وعي في تحقيق الأهداف الكامنة خلف هذه الشعارات .

ومن خلال هذه الأبعاد الثلاثة ، نجد أن المجتمع المدني يجد أساسه الأيديولوجي في تفاعل ثلاثة نظم من القيم والمعتقدات أولها الليبرالية، وثانيهما الرأسمالية، وثالثهما العلمانية ، وهذه المعتقدات الثلاثة بجوانبها السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية لا تتفق وطبيعة المجتمعات العربية والقيم الإسلامية السائدة في هذه المجتمعات .¹

ومن هذا المنطلق فإن دراستنا هذه سوف تكون عن الدور الذي يسند إلى مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا وعلى أي أساس آلية عملها ، وعلى أي قوانين وتشريعات تعمل في برامجها ، وهل هي دعامة من دعائم المجتمع الليبي في معالجة كثير من الظواهر التي يتعرض لها؟ ومنها ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، وكيفية التعامل مع هذه الظاهرة ، وهل لها الدور الفعال في الحد منها؟ هذا ما سنعرفه من خلال نتائج هذه الدراسة .

- مشكلة الدراسة :

¹ -- د. محمد جمال مظلوم ، دور مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التوعية المرورية ، بحث منشور ، مقدم لكلية التدريب ، الرياض ، 2013 م ، ص 3,4 .

يحاول الباحث عرض مشكلة الدراسة من خلال هذه الورقة ، عن المجتمع الليبي الذي يتعرض إلى مشكلة كبيرة تستحق الوقوف عندها ، وتحليلها ، ودراستها ووضع الحلول للحد منها ، ألا وهي مشكلة الهجرة غير الشرعية التي تعبر الحدود الليبية متحدية السيادة نحو اتجاهات عدة، ومنها من يستقر في ليبيا ، وحيث إن هذه الهجرة لا تستند إلى الأطر القانونية والأعراف الشرعية المعمول بها بين الدول ، ومن هنا تشكل الخطر على المجتمع الليبي بأسره ، وخاصة بعد (2011م) وتعرض الدولة الليبية إلى الانهيار والتشطي وتدخّل الاستعمار في شؤون الدولة الليبية والسيطرة على قرارها السيادي ، من هنا أصبحت منظمات دولية وعصابات متعددة الجنسيات تنشط وتعمل على مساعدة تضخم حجم الهجرة غير الشرعية ، كما تغذي وتدعم جماعات وأفراد من الليبيين للعمل في هذا المجال دون وعي منهم ومعرفة الخطر الذي يدهم مجتمعهم ، وتعمل على توظيف المال الفاسد، وغسيل الأموال، وشراء النفوس الضعيفة التي لا تعي أبعاد هذه الظاهرة .

- أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من بعد الارتفاع الملحوظ في نسب الهجرة غير الشرعية في ليبيا ، والتي تعد خطراً يدهم المجتمع الليبي اليوم قبل الغد ، اقتصادياً، وسكانياً، وسياسياً ، فمن الناحية الاقتصادية فهي مدمرة لمصادر الاقتصاد الليبي، وأما سكانياً فإنها مؤثرة وبشكل كبير على الحركة الديمغرافية في ليبيا، وما يجري في الجنوب خير دليل على ذلك، كما لاحظت كباحث ازدياد عصابات التهريب المحلية والدولية ونموها، والعمل على توظيف كثير من الشباب وخاصة صغار السن، وزيادة ثرائهم في الحصول على المال الفاسد ، ومساعدتهم على غسيل الأموال والتجنيد من قبل عصابات دولية عميقة تنفذها أجهزة استخبارات تعمل بكل حرية على التراب الليبي ، أمام مسمع ومرأى كل مؤسسات السلطة في ليبيا التي تمتاز بالضعف والتبعية .

- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية .:

التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا وإسهاماتها في الحد منه، وتوعية المجتمع من مخاطرها .

نحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على العقبات التي تعترض دور مؤسسات المجتمع المدني في مساعدة المجتمع الليبي في التغلب على هذه الظاهرة الخطيرة .

محاولة التعرف على القوانين والتشريعات التي تعمل من خلالها مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا .

محاولة التعرف على أسباب الهجرة وتداعياتها، وسبل مواجهتها، وآلية الحد منها .
- تساؤلات الدراسة :

تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس وهو :

هل لمؤسسات المجتمع المدني في ليبيا دور في مقاومة برامج الهجرة غير الشرعية ؟
وعلى ضوء التساؤل الرئيس سوف تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية :

هل من ضمن برامج مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا مسائل الهجرة غير لشرعية ؟
وهل تعمل مؤسسات المجتمع المدني وفقا للتشريعات الليبية، وبما يتناسب وعادات المجتمع الليبي وتقاليد وثقافته؟

ومن يساند مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا في تنفيذ برامجها ؟ ومن أين تحصل هذه المؤسسات على الدعم المالي ؟ وهل مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا حكومية صرفة أم أهلية مستقلة؟

- الدراسة الميدانية :

كان ميدان هذه الدراسة مؤسسات المجتمع المدني في مدينة بني وليد متضمناً إدارات هذه المؤسسات التي تعمل في مجال العمل الأهلي والإنساني وأعضائها ، وقد قام الباحث باستخدام آلية المسح الاجتماعي الشامل .

- نوع الدراسة :اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي .

- أدوات الدراسة : قام الباحث بإعداد استمارة استبانة بصفتها أداة رئيسة من أدوات البحث الاجتماعي وذلك للحصول على المعلومات اللازمة حول مشكلة الدراسة ، إضافة إلى التقارير والسجلات الخاصة بهذه المؤسسات والإحصائيات التي تعمل في إعدادها المؤسسات نفسها .

مفاهيم الدراسة :

من ضرورات البحث العلمي ، على الباحث تعريف المصطلحات التي يتعرض لها في بحثه ؛ لتجنب سوء الفهم ولتوضيح الفكرة والغموض الذي قد يكتنف المعنى في استخدام المفهوم ، ولهذه الضرورة قد يستخدم الباحث طرقاً مختلفة في توضيح المفهوم منها : الطريقة المعجمية ، والطريقة الإجرائية ، وطريقة الاقتباس .

- مفهوم الدور : وفقاً لتعريف علماء الاجتماع وعلماء النفس :

يستخدم مصطلح الدور في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والأنثروبولوجيا بمعاني مختلفة، فينطلق كمظهر للبناء الاجتماعي على وضع اجتماعي معين يتميز بمجموعة من الصفات الشخصية والأنشطة التي تخضع لتقييم معياري إلى حد ما .

ويعرفه (رالف لينتون) بأنه عنصر في التفاعل الاجتماعي، وهو يشير إلى نمط متكرر من الأفعال المكتسبة التي يؤديها شخص معين، في موقف معين في موقف تفاعل.

ويستخدم ذلك التعريف كل من (بارسونز) في مؤلفه النسق الاجتماعي "وراد كليف براون" في مؤلفه "البناء والوظيفة في المجتمع البدائي"، وروبرت ميرتون في كتابه "النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي" حيث يشيرون إلى الدور على أنه نموذج يتركز حول بعض الحقوق والواجبات ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل

جماعة أو موقف اجتماعي معين ويتحدد دور الشخص في أي موقف عن طريق مجموعة توقعات يعتنقها الآخرون كما يعتنقها الشخص نفسه.²

ومن خلال هذا التحليل لمصطلح الدور الذي أورده علماء الاجتماع، وعلماء النفس الاجتماعي، فإن هذا المصطلح يأخذ أشكالاً أخرى متعددة منها المكتسب والموروث والمستدمج والمتوقع والملزم، حيث تقضي هذه الأشكال وإن تعددت إلى القيام بالدور والتصرف على نحو يعتبره الفرد ملائماً لدوره، وهو يمثل للمعايير الاجتماعية التي تحدد السلوك الملائم في دور معين مثل : (مكانة الأستاذ الجامعي، والأخصائي الاجتماعي، والمدرس، ومرشد الطلاب، والمدير، والكاتب.³

- التعريف الإجرائي للدور :

من خلال ما تم عرضه عن مفهوم الدور ، موضوع هذه الدراسة يقصد به ، الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا اتجاه الهجرة غير الشرعية.

- مفهوم مؤسسات المجتمع المدني : تعد الحركات الاجتماعية مكوناً أساسياً من مكونات المجتمع المدني؛ وذلك لأن هدفها الأساسي حماية مصالح فئات اجتماعية واسعة، أو طبقات اجتماعية في مواجهة الاستغلال الذي تمارسه فئات أخرى، وقد أدت الأنشطة المرتبطة بتلك الحركات في بعض الأحيان إلى تأسيس أحزاب سياسية لهذه الفئات.

- طرق الهجرة غير الشرعية في التراب الليبي ومساراتها:

المسار الأول : النيجر ، أم الأرناب ، غدوة ، سبها ، الشويرف ، زمزم ، بني وليد ، ترهونة ، القربولي ، وهنا يتفرع المسار الى مسارين وهما : اتجاه إلى صبراتة والآخر الى زوارة ، إلى إيطاليا .

² - محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2006، ص

358 .

³ - معجم المصطلحات الاجتماعية ، إعداد نخبة من الأساتذة العرب ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ،

1976م، ص175 .

المسار الثاني : تشاد ، القطرون ، مرزق أم غدوة ، سبها ، الشويرف ، زمزم ، بني وليد ، ترهونة ، القربولي ، إيطاليا .

المسار الثالث : السودان ، الكفرة ، إجدابيا ، زلة ، الشويرف ، زمزم ، بني وليد .

المسار الرابع : مصر ، طبرق ، إجدابيا ، زله ، الشويرف ، زمزم ، بني وليد ، ترهونة ، القربولي .

وكل مسار من هذه المسارات من دولة الانطلاق إلى آخر محطات الركوب اتجاه أوروبا ، يجني منه تجار البشر وعصابات التهريب ملايين الدينارات ، وهذه الثروة الطائلة التي يحصل عليها هؤلاء المجرمون تشجعهم أكثر على القيام بهذه الأفعال اللإنسانية المنافية للدين الإسلامي، والقيم، والعادات العربية . وحيث تصف لنا القيادات في مؤسسات المجتمع المدني التي أجريت معهم المقابلة ، إن معظم الشباب الليبي يعملون في إطار النقل فقط اما من يدير هذه العصابات التي تقوم بتنسيق وإعداد الرحلات من خارج ليبيا وعبر التراب الليبي هي عصابات دولية كبيرة جداً أكبر من دور الشباب الليبي في النقل ، كما تؤكد للباحث أن معظم عصابات التهريب وتجارة البشر التي تعمل في الهجرة غير الشرعية ، هي منظمات أصولها أوروبية ومقراتها في أوروبا وبعض الدول الأفريقية التي منها مسارات العبور اتجاه ليبيا .

- مراكز الاحتجاز غير الشرعية والتي تحت سلطة العصابات :

توجد هذه المركز في المدن الآتية : إجدابيا ، زلة ، الشويرف ، زمزم ، بني وليد ، ترهونة ، ومعظم هذه المراكز يتم فيها أبشع أنواع التعذيب والتجويد والعمل اللا إنساني ، إضافة إلى بعض المدن في المسارات الأربعة يتم فيها البيع والشراء على سبيل المثال : إجدابيا ، زلة ، الشويرف ، زمزم ، بني وليد ، كما أكد لنا أحد الناجين من هذه المعاملة السيئة ، أن اسعار البيع والشراء خيالية ولا تصدق حيث تبدأ من (1500) إلى (10.000) دينار للشخص الواحد ، ووفقا لهذه الأسعار فإن الصفقة الواحدة تصل إلى أكثر من مليون ونصف، وهذا الذي يشجع عصابات التهريب

وتنشط أكثر إضافة إلى ضعف الدولة في الرقابة وعدم قدرتها على السيطرة على منافذ الدخول كما توجد رحلات غالية الثمن، وهي عادة يعبر فيها الأثيوبيون ويهود الفلاشة تحت حراسة مشددة، ووسائل ركوب مريحة، وغداء طوال فترة الرحلة ما يعادل الخمس نجوم في أكبر الفنادق ، وكل هذا يتم على نظر المنظمات الإنسانية الدولية، والحكومات الغربية، وضعف السلطات الليبية دون تحريك ساكن .

(الدراسة الميدانية بمدينة)

أولاً - الإجراءات المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة :

نظراً لطبيعة الدراسة والمتمثلة في دور مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا اتجاه الهجرة غير الشرعية - دراسة ميدانية على مؤسسات المجتمع المدني في مدينة بني وليد كمنطقة عبور، دراسة ميدانية بمدينة بني وليد، ولما تتطلبه من تجميع البيانات والحقائق من الواقع، وعرضها ومناقشتها وتفسيرها؛ لاستخلاص دلالاتها، فقد اتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعد أحد الوسائل العلمية التي يستعملها الباحث للحصول على معلومات معينة عن طريق وصف ظاهرة أو وحدة محددة وتحليلها .⁽⁴⁾

2 - منهج الدراسة:

من العمليات الأساسية التي يهتم بها الباحث عملية اختيار المنهج الذي سيتبعه في دراسته، والذي يتأثر بهدف الدراسة التي يسعى إليها الباحث وموضوعها. ولهذا فإن الباحث اعتمد في هذه الدراسة المنهج العلمي للمسح الاجتماعي باستخدام العينة العشوائية غير المنتظمة ، ويذكر الدكتور عبد الله عامر الهمالى بهذا

(4) د . محجوب عطية القاندي، طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، جامعة عمر المختار، البيضاء، 1994 م، ص 82 .

الصدق ((أن المسح الاجتماعي الشامل يدرس هذا النوع من المسوح كل أعضاء المجتمع أو جماعة معينة))⁽⁵⁾.

كما يشير الدكتور مصطفى عمر التير إلى المسح الاجتماعي بأنه يشمل جميع مفردات المجتمع، ويسمى في هذه الحالة بالمسح الاجتماعي الشامل أو الحصر، كما يستخدم هذا النوع من المسوح في حالة دراسة المجتمعات الصغيرة (مجتمع البحث) كأن يكون طلاب مدرسة أو عاملين في مصنع ... إلخ.⁽⁶⁾

وبناء على هذه المعطيات فإن الباحث، استقر على استخدام منهج المسح الاجتماعي باستخدام العينة العشوائية غير المنتظمة؛ الأمر الذي يمكن الباحث من جمع المعلومات والحقائق عن موضوع الدراسة وتحليل المعلومات والبيانات وتفسيرها والوصول إلى النتائج المتعلقة بموضوع الدراسة والمتمثل بالنسبة لنا في الوصول إلى أهم المشكلات التي تعيق دور مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا اتجاه الهجرة غير الشرعية - دراسة ميدانية على مؤسسات المجتمع المدني في مدينة بني وليد بمنطقة عبور ووصفها كما وكيفا.

3- مجالات الدراسة:

أ- المجال المكاني:

تجرى هذه الدراسة في مدينة بني وليد على دور مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا اتجاه الهجرة غير الشرعية - دراسة ميدانية على مؤسسات المجتمع المدني في مدينة بني وليد بمنطقة عبور .

ب- المجال البشري: عينة من قيادات وموظفي مؤسسات المجتمع المدني بمدينة

بني وليد .

(5) د . عبد الله الهماي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، جامعة قار يونس، بنغازي، 1988 م، ص119.

(6) د. مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادي وأسس البحث الاجتماعي، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، بدون تاريخ، ص62.

ج- المجال الزمني: اشتملت الفترة من الأول من شهر (9) 2020م حتى الأول من شهر

(10) 2020م وهي الفترة التي استغرقتها الدراسة في مهمة جمع البيانات من الميدان .

6 - مجتمع الدراسة وكيفية اختيار العينة:

لقد تم اختيار عينة الدراسة على النحو الآتي :

حسب طريقة العينة العشوائية المنتظمة .

حجم مجتمع الدراسة الكلي = 80 مؤسسة مجتمع مدني مرخصة في مدينة بنى وليد .

حجم العينة المختارة بالطريقة العشوائية للدراسة = 20 مؤسسة تعمل وتمارس نشاطها .

كل مفردة من مفردات العينة تمثل أي مدى العينة $= \frac{80 \times 25}{100} = 20$ وطريقة

الاختيار العشوائي تم اختيار 20 مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في العمل الإنساني ولها علاقة بمسائل الهجرة غير الشرعية .

الجدول (1) يوضح المؤسسات المختارة للدراسة.*

اسم مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في مجال العمل الإنساني وشملتها الدراسة
منظمة وادي دينار
جمعية السلام
جمعية وادي الخير
جمعية ليبيا للتنمية
مؤسسة طلائع الأمل
مؤسسة البراق
جمعية البيت الآمن

أطباء بلا حدود
مؤسسة الدفاع عن حقوق الإنسان
جمعية الهلال الأحمر
مؤسسة الجامع الكبير
منظمة الهجرة الدولية
مؤسسة الجذور للسلم الاجتماعي والتنمية
مؤسسة أمل الحياة للأعمال الإنسانية
مؤسسة ليبيا للتنمية
مؤسسة نوميد يا للأعمال الخيرية
مؤسسة نبض الحياة
مؤسسة إرث الحياة للسلم والثقافة والفنون
منظمة الحياة لرعاية الطفل
مؤسسة إنماء

* - المصدر : مفوضية المجتمع المدني بنى وليد .

- عرض نتائج الدراسة :

المحور الأول : صفات العينة (البيانات الأولية)

الجدول (2) يوضح بيانات صفات عينة الدراسة .

رقم السؤال	أولا	الأسئلة والإجابات	العدد	النسبة %
1	المسمى الوظيفي			
1	رئيس المؤسسة	25	41.7	
2	مدير تنفيذي	7	11.7	
3	مدير إدارة	10	16.7	
4	أمين صندوق	1	1.7	

11.7	7	رئيس قسم	5	
16.7	10	موظف	6	
% 100	60	المجموع		
		الجنس		2
80.0	48	ذكر	1	
20.0	12	أنثى	2	
% 100	60	المجموع		
		المستوى التعليمي		3
10.0	6	ثانوي	1	
65.0	39	جامعي	2	
25.0	15	ماجستير	3	
% 100	60	المجموع		
		ارتباطك الوظيفي بالمؤسسة		4
16.0	10	رسمي	1	
10.0	6	متعاون بأجر	2	
3.3	2	متعاون بدون أجر	3	
70.0	42	متطوع	4	
% 100	60	المجموع		
		مصادر تمويل المؤسسة		5
6.7	4	دعم حكومي	1	
23.3	14	اشتراكات المؤسسين	2	
1.7	1	دعم مؤسسات مالية وبنوك	3	
63.3	38	صدقات وتبرعات	4	
5.0	3	مصادر أخرى	5	
% 100	60	المجموع		
		عدد العاملين		6
10.0	6	10 - 5	1	
31.7	19	15 - 11	2	

58.3	35	20 - 16	3	
% 100	60	المجموع		
		عدد الفروع		7
73.3	44	2 - 1	1	
26.7	16	4 - 3	2	
% 100	60	المجموع		

الجدول (2) يوضح بيانات صفات عينة الدراسة ، وكانت على النحو الآتي :

نلاحظ من الجدول السابق أن (41.7 %) من عينة الدراسة بوظيفة رئيس مؤسسة ، كما أن

(16.7 %) بوظيفة مدير إدارة و(16.7 %) بوظيفة موظف و(11.7 %) بوظيفة مدير تنفيذي و(11.7 %) بوظيفة رئيس قسم و(1.7 %) بوظيفة أمين صندوق ، كما كانت العينة تتضمن (80.0 %) من الذكور و(20.0 %) من الإناث ، اما المستوى التعليمي فكان بنسبة (65.0 %) مستواهم جامعي و(25.0 %) مستواهم العلمي ماجستير و(10.0 %) مستواهم ثانوي وحول سؤالنا عن صفة ارتباطك بالمؤسسة فكان (70.0 %) من أفراد العينة ارتباطهم بصفة متطوع و(16.0 %) الصفة رسمي و(10.0 %) متعاون بأجر و(3.3 %) متعاون دون أجر ، وحول سؤال الباحث عن مصادر تمويل المؤسسة اتضح أن (63.3 %) مصر التمويل يعتمد على الصدقات والتبرعات من المواطنين ، بينما نجد (23.3 %) يرون أن المؤسسة تعتمد على اشتراكات المؤسسين و(6.7 %) يعتمدون على دعم الحكومة و (5.0 %) يرون أن الدعم عن طريق مصادر متعددة لم تحدد و (1.7 %) يشيرون إلي البنوك ومؤسسات مالية ، وحول سؤال الباحث عن عدد العاملين بالمؤسسة اتضح أن (58.3 %) من 16 إلى 20 موظفاً بينما نجد (31.7 %) من 5 إلى 10 موظفين ، وحول سؤالنا عن عدد فروع المؤسسة كانت الإجابة كالتالي من 1-2 بواقع (73.3 %) ومن 3-4 بواقع (26.7 %) .

ونستنتج من بيانات هذا الجدول أن الدراسة قد شملت معظم القيادات الإدارية لمؤسسات المجتمع المدني ، وكان معظم عينة الدراسة من الذكور وأن 20 % مشاركة الإناث تعتبر نسبة جيدة باعتبار المدينة يغلب عليها الطابع البدوي، والمحافظ ولذا رأى الباحث ان هذه النسبة مقبولة ، كما اتضح من خلال الدراسة أن المستوى التعليمي لأفراد العينة جيد ، وأتضح من الدراسة أن معظم أفراد العينة يعملون على باب التطوع ورغبة في العمل الإنساني ، أكدت الدراسة أن المؤسسات تعتمد في تمويلها على الصدقات والتبرعات من الأهالي وأصحاب الأموال من تجار وغيرهم، وممن يحبون عمل الخير .

الجدول (3) يوضح البيانات المتعلقة بعمل المؤسسة وفقاً للتشريعات الليبية في العمل الانساني .

رقم السؤال	أولاً	الأسئلة والإجابات	العدد	النسبة
8	هل هناك تشريعات تغطي عمل مؤسسات المجتمع المدني ؟			
	1	نعم	50	83.3
	2	لا	10	16.7
المجموع				
			60	100 %
9	من أين تصدر هذه التشريعات			
	1	من مجلس النواب	35	58.3
	2	من الحكومة	14	23.3
	3	من الاثنين معا	5	8.3
	4	فوضى غير واضحة الرؤية في العمل التشريعي	6	10.0
المجموع				
			60	100 %
10	من أين تحصلون على التراخيص في إشهار المؤسسات التي تعملون فيها			
	1	من مفوضية المجتمع المدني	60	100 %
	2	من مجلس النواب	/	/
	3	من وزارة الثقافة	/	/

		كل مرة من جهة والتبعية غير واضحة	4	
	60			المجموع
100 %				11
		هل تعملون وفق قانون ينظم عمل مؤسسات العمل المدني		
	39	نعم	1	
65.0		لا وفق قرار	2	
	21			
35.0				
	60			المجموع
100 %				12
		هل لازالت مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا تمر بمرحلة عدم استقرار؟		
	60	نعم	1	
100		لا	2	
	60			المجموع
100 %				13
		ماهي الأسباب التي تجعل مؤسسات المجتمع المدني في حالة عدم استقرار		
	26	الفوضى التي تمر بها الدولة	1	
43.3		العصابات التي تسيطر على صناعة القرار في ليبيا	2	
	34			
56.7				
	60			المجموع
100 %				

الجدول (3) يوضح عمل المؤسسات في عينة الدراسة وفقا للتشريعات الليبية في العمل الإنساني وتوصلت الدراسة من خلال هذا الجدول إلى الآتي :

حيث نلاحظ من بيانات الجدول أن ما نسبته 83.3 % يعملون وفقا للتشريعات الليبية و يؤكد ما نسبته 58.3 % أن هذه التشريعات تصدر من مجلس النواب ، وحول سؤال الباحث من أين تحصلون على التراخيص التي تزاول بها المؤسسة العمل الإنساني؟ أكد ما نسبته 100 % من مفوضية المجتمع المدني، وحول سؤالنا هل تعملون وفق قرار أم قانون؟ أكد ما بنسبة 65.0 % يعملون وفق قانون وما بسبته 35.0 % يعمل وفق قرار ، وحول سؤالنا هل مازالت مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا تمر بمرحلة عدم استقرار؟ أجاب ما نسبته 100% بنعم وحول سؤالنا ماهي الأسباب التي تجعل مؤسسات المجتمع المدني في مرحلة عدم الاستقرار؟ أجاب ما نسبته 43.3 % السبب الفوضى التي تمر بها الدولة .

استنتج الباحث من بيانات هذا الجدول أن معظم مؤسسات المجتمع المدني تعمل في إطار القانون ومتحصلة على التراخيص من مفوضية المجتمع المدني على الرغم من أن هذه المؤسسات مازالت تواجه المشاكل والظروف الصعبة وسيطرة العصابات المسلحة على المشهد الليبي من ضعف وحروب .

الجدول (4) يوضح البيانات المتعلقة بأهمية البرامج التي تقدمها المؤسسة في تحقيق الخدمات للمواطنين في مجال العمل الإنساني وتحسينها.

رقم السؤال	أولا	الأسئلة والإجابات	العدد	النسبة
14	هل تقدمون الاستشارات والدراسات العلمية لمؤسسات القطاع العام والخاص؟			
	1	نعم	27	45.0
	2	لا	10	16.7
	3	أحيانا	23	38.3
المجموع				
			60	% 100
15	هل تعملون برامج اجتماعية ؟			
	1	نعم	40	66.7
	2	لا	5	8.3
	3	أحيانا	15	25.0
المجموع				
			60	% 100
16	هل تعدون برامج مؤسسية مثل : تطوير القيادات الإدارية وتأهيل العاملين وتدريبهم؟			
	1	نعم	28	46.7
	2	لا	22	36.7
	3	أحيانا	10	16.7
المجموع				
			60	% 100
17	هل تعدون برامج صحية مثل:التوعية وتقديم الأدوية وتقديم المساعدات المالية لذمضى تأهيل كوادر طبية			
	1	نعم	46	76.7

11.7	7	لا	2
11.7	7	أحيانا	3
% 100	60	المجموع	
		هل تعدون برامج اقتصادية مثل: دعم الأسر المنتجة وتسويق إنتاجها للإسهام في المشروعات الصغرى؟	
28.3	17	نعم	1
51.7	31	لا	2
20.0	12	أحيانا	3
% 100	60	المجموع	

الجدول (4) يوضح البيانات المتعلقة بأهمية البرامج التي تقدمها المؤسسة في تحقيق الخدمات للمواطنين في مجال العمل الإنساني وتحسينها . ومن ذلك نلاحظ أن نسبة 45.0 % من أفراد العينة يؤكدون تقديم الاستشارات والدراسات العلمية لمؤسسات القطاع العام والخاص و 38.3% أجابوا أحيانا، وحول سؤالنا هل تعملون برامج اجتماعية؟ أجاب ما نسبته 66.7 % بنعم و 25.0 % أجابوا أحيانا وعن سؤالنا هل تعدون برامج مؤسسية مثل تطوير القيادات الإدارية وتأهيل العاملين وتدريبهم؟ أجاب ما نسبته 46.7 % بنعم و 36.7 % أجابوا بلا وحول سؤالنا هل تعدون برامج صحية مثل: التوعية و تقديم الأدوية و تقديم المساعدات المالية للمرضى وتأهيل كوادر طبية؟ أجاب ما نسبته 76.7 % وأما عن سؤالنا هل تعدون برامج اقتصادية مثل: دعم الأسر المنتجة و تسويق إنتاجها للإسهام في المشروعات الصغرى؟ أجاب ما نسبته 51.7 % بلا و 20.0 % أحيانا .

ونستج من خلال هذه البيانات أن الأهمية التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني من برامج في تحقيق الخدمات للمواطنين في مجال العمل الإنساني وتحسينها مازالت ضعيفة وتحتاج إلى العناية والدعم .

الجدول (5) البيانات المتعلقة بمسائل للإسهام مؤسسات المجتمع المدني للحد من الهجرة غير الشرعية . .

رقم السؤال	أولاً	الأسئلة والإجابات	العدد	النسبة
19	هل تقومون بالزيارة إلى مراكز الاحتجاز غير الشرعية للمهاجرين ؟			
	1	نعم	20	33.3
	2	لا	40	66.7
المجموع				
20	في حالة الإجابة بلا فما هو السبب ؟			
	1	تحميهم عصابات مسلحة تسليحاً قوياً	15	25.0
	2	الدولة غير قادرة على مساعدتنا للقيام بهذا الواجب الإنساني	29	48.3
	3	غير مبين	16	26.7
المجموع				
21	هل فيه امكانية الحوار مع العصابات التي تدير مراكز احتجاز الهجرة غير الشرعية ؟			
	1	نعم	8	13.3
	2	لا	52	86.7
المجموع				
22	هل تعرفون أن المهاجرين يتعرضون إلى التعذيب في مراكز الحجز غير الشرعية ؟			
	1	نعم	48	80.0
	2	لا	12	20.0
المجموع				
23	في حالة الإجابة بنعم لماذا لا تفعلون شيئاً اتجاه هذه الأفعال غير الإنسانية ؟			
	1	العصابات الإجرامية أقوى من الدولة ومدعومة من الداخل والخارج .	45	75.0
	2	عادة من يقومون بهذه الأفعال يتصفون بالسادية ودرجة عالية من الإجرام	15	25.0
المجموع				
24	هل يتعرض المهاجر في حالة الهروب من مراكز الاحتجاز غير الشرعية للقتل ؟			
	1	نعم	59	98.3

1.7	1	لا	2	
% 100	60	المجموع		
		هل تصلكم المعلومات أن المهاجر يترك مقتولاً ؟		25
83.3	50	نعم	1	
16.7	10	لا	2	
% 100	60	المجموع		
		هل تقومون بالواجب الإنساني اتجاه ذلك فور وصول المعلومة ؟		26
75.0	45	نعم	1	
25.0	15	لا	2	
% 100	60	المجموع		
		في حالة الإجابة بنعم فما هي الإجراءات التي تقومون بها ؟		27
71.7	43	إبلاغ جهات الاختصاص واتخاذ اجراءات الدفن	1	
10.0	6	البحث عن أهله ومساعدتهم في علاجه أو دفنه	2	
18.3	11	غير مبين	3	
% 100	60	المجموع		
		هل دفن عدد كبير من الذين يتعرضون للموت في مراكز الاحتجاز غير الشرعية أو في حالة العبور		28
96.7	58	نعم	1	
3.3	2	لا	2	
% 100	60	المجموع		

الجدول (5) يوضح البيانات المتعلقة بمسائل إسهام مؤسسات المجتمع المدني في الهجرة غير الشرعية ومن خلال بيانات هذا الجدول اتضح أن ما نسبته 66.7% أجابوا بلا وحول سؤالنا هل تقومون بالزيارة إلى مراكز الاحتجاز غير الشرعية للمهاجرين؟ وحول سؤالنا في حالة الإجابة بلا في السؤال السابق فما هو السبب أجاب ما نسبته 48.3% الدولة غير قادرة على مساعدتنا للقيام بهذا الواجب الإنساني، أما الذين أجابوا ما نسبته 25.0% يرجعون السبب إلى أنهم تحت

حماية عصابات مسلحة تسليح قوي و 26.7 % لا إجابة لهم ، أما عن هل فيه إمكانية الحوار مع العصابات التي تدير مراكز احتجاز الهجرة غير الشرعية أجاب ما نسبته 86.7 % بلا أي لا يمكن الحوار معهم ، وحول سؤالنا هل تعرفون أن المهاجرين يتعرضون إلى التعذيب في مراكز الحجز غير الشرعية ؟ أجاب ما نسبته 80.0 % بنعم، وأما عن سؤالنا في حالة الإجابة بنعم في السؤال السابق لماذا لا تفعلون شيئاً اتجاه هذه الأفعال غير الإنسانية أجاب ما نسبته 75.0 % أن العصابات الإجرامية أقوى من الدولة ومدعومة من الداخل والخارج و 25.0 % أجابوا عادة من يقومون بهذه الأفعال يتصفون بالسادية ودرجة عالية من الإجرام، وحول سؤالنا هل يتعرض المهاجر في حالة الهروب من مراكز الاحتجاز غير الشرعي للقتل أجاب ما نسبته 98.3 % بنعم وما نسبته 1.7% بلا ، وحول سؤال الباحث هل تصلكم المعلومات أن المهاجر يترك مقتولاً أجاب ما نسبته 83.3 % بنعم و 16.7 % بلا ، وحول سؤال الباحث هل تقومون بالواجب الإنساني اتجاه ذلك فور وصول ؛ أجاب ما نسبته 75.0 % بنعم و 25.0 % بلا ، ويرجع ذلك إلى عدم اختصاص بعض المؤسسات، وفي أغلب الأحيان تسند إلى مختصين، وأما حول سؤال الباحث في حالة الإجابة بنعم في السؤال السابق، فما هي الإجراءات التي تقومون بها أجاب ما نسبته 71.7 % يقومون بإبلاغ جهات الاختصاص، واتخاذ إجراءات الدفن و 10.0 % والبحث عن أهله ومساعدتهم في علاجه أو دفنه و 18.3 % غير مبين، وحول سؤال الباحث عن هل دفن عدد كبير من الذين يتعرضون للموت في مراكز الاحتجاز غير الشرعي أو في حالة العبور أجاب ما نسبته 96.7 % بنعم و 3.3 % بلا .

نستنتج من بيانات هذا الجدول أن مؤسسات المجتمع المدني تواجه صعوبات في العمل الإنساني ، جراء ضعف الدولة، وتحكم العصابات المسلحة في المشهد العام في ليبيا .

الجدول (6) البيانات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في بنى وليد في تحقيق أهدافها من وجهة نظر العاملين.

رقم السؤال	أولا	الأسئلة والإجابات	العدد	النسبة
29	هل تواجهون صعوبة في الإجراءات من قبل الحكومة والمؤسسات التابعة لها ؟			
	1	نعم	54	90.9
	2	لا	6	10.0
المجموع			60	% 100
30	هل تواجهون صعوبة في الحصول على الإمكانيات المادية؟			
	1		52	86.7
	2		8	13.3
المجموع			60	% 100
31	عدم استجابة الجهات الرسمية لآراء ومشورات المختصين بالمؤسسة ؟			
	1	نعم	55	91.7
	2	لا	5	8.3
المجموع			60	% 100
32	ضعف التواصل والتنسيق بين المؤسسة والمؤسسات المشابهة لها ؟			
	1	نعم	31	51.7
	2	لا	29	48.3
المجموع			60	% 100
33	قلة برامج التدريب الموجهة للعاملين بالمؤسسة ؟			
	1	نعم	43	71.7
	2	لا	17	28.3
المجموع			60	% 100
34	عدم قدرة المؤسسة على استقطاب الكفاءات الوطنية المتميزة للعمل بالمؤسسة؟			
	1	نعم	29	48.3

51.7	31	لا	2		
% 100	60			المجموع	
		إهمال الجانب الإعلامي؛ لإبراز نشاطات المؤسسة؟			35
50.0	30	نعم	1		
50.0	30	لا	2		
% 100	60			المجموع	
		ضعف المشاركة المجتمعية؟			36
83.3	50	نعم	1		
16.7	10	لا	2		
% 100	60			المجموع	
		كثرة اللوائح التنظيمية وعدم تبعية المؤسسات لجهة واحده؟			37
25.0	15	نعم	1		
73.3	44	لا	2		
% 100	60			المجموع	

الجدول (6) يوضح البيانات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في بنى وليد في تحقيق أهدافها من وجهة نظر العاملين ومن خلال بيانات هذا الجدول اتضح ما نسبته 90.9 % يواجهون صعوبة في الإجراءات من قبل الحكومة والمؤسسات التابعة لها وأن نسبة 86.7 % يواجهون صعوبات في الحصول على الإمكانات المادية التي تساعد في العمل الإنساني وأن نسبة 91.7 % عدم استجابة الجهات الرسمية لآراء ومشورات المختصين بالمؤسسات، وهذا دليل على عدم تواصل الجهات العامة مع مؤسسات المجتمع المدني فيما يخص العمل الإنساني وتقديم الخدمات للناس المحتاجة وما نسبته 51.7 % يرون بأن هناك ضعفاً في التواصل والتنسيق بين المؤسسة والمؤسسات المشابهة لها وهذا يؤثر على العمل الإنساني وتقديم الخدمات للناس المحتاجين و 48.3 % يرون عكس ذلك وأجاب ما نسبته 71.7 % يرون قلة برامج التدريب الموجهة للعاملين بالمؤسسة؛ لتعود بالفائدة

على العاملين من حيث التدريب وتطوير الخبرة وما نسبته 51.7 % أجابوا بعدم قدرة المؤسسة على استقطاب الكفاءات الوطنية المتميزة للعمل بالمؤسسة و 48.3 % أجابوا بنعم وحول سؤالنا عن إهمال الجانب الإعلامي، لإبراز نشاطات المؤسسة أجاب ما نسبته 50.0 % بنعم و 50.0 % بلا، وحول سؤال الباحث ضعف المشاركة المجتمعية في مؤسسات المجتمع المدني أجاب ما نسبته 83.3 % بنعم و 16.7 % أجابوا بلا، وعن سؤال الباحث حول كثرة اللوائح التنظيمية ، وعدم تبعية المؤسسات لجهة واحدة أجاب ما نسبته 73.3 % بلا و 25.0 % أجابوا بنعم .

استنتج الباحث من هذه البيانات أن مؤسسات المجتمع المدني تواجه صعوبات في التعامل مع الحكومة والمؤسسات التابعة لها، وهذا مما يجعل عمل هذه المؤسسات يشوبه التقصير والارتباك، كما لاحظ الباحث ومن خلال ما تم عرضه في هذا المحور أن المؤسسات المرخصة للعمل الإنساني في ليبيا ماهي إلا مؤسسات شكلية لفها الغموض وتتعرض إلى الانحراف عن مسارها الطبيعي .

نتائج الدراسة :

- النتائج المتعلقة بمحور البيانات الأولية :

1. أغلب أفراد العينة من الذين وظائفهم رئيس المؤسسة بواقع 41.7 %
2. أغلب أفراد العينة من الذكور بواقع 80 % مقابل 20 % من الإناث.
3. أغلب أفراد العينة يعملون في المؤسسات على صفة التطوع وهم بواقع 70 %.
4. 63.3 % من مصادر تمويل المؤسسات عن طريق التبرعات والصدقات من المواطنين.

- النتائج المتعلقة بمحور عمل المؤسسة وفقا للتشريعات الليبية في العمل الإنساني :

1. أغلب أفراد العينة وبنسبة 83.3 % يؤكدون أن مؤسساتهم تعمل وفق التشريعات الليبية .

2. أغلب أفراد العينة وبنسبة 58.3 % يؤكدون أن التشريعات تصدر من مجلس النواب .
 3. أغلب أفراد العينة وبنسبة 100 % أنهم يحصلون على التراخيص من مفوضية المجتمع المدني .
 4. أغلب أفراد العينة وبنسبة 100 % يؤكدون أن مؤسساتهم تعمل وفقا للقانون
 5. أغلب أفراد العينة وبنسبة 100 % يؤكدون أن مؤسسات المجتمع المدني تمر بمرحلة عدم استقرار .
 6. أغلب أفراد العينة وبنسبة 56.7 % يؤكدون بأن العصابات المسلحة تسيطر على صناعة القرار في ليبيا.
- النتائج المتعلقة محور أهمية البرامج التي تقدمها المؤسسات في تحقيق الخدمات وتحسينها والمساعدات للمواطنين في مجال العمل الإنساني .
1. أغلب أفراد العينة وبنسبة 45 % يؤكدون أن المؤسسات تقدم الاستشارات والدراسات العلمية للقطاع العام والخاص .
 2. أغلب أفراد العينة وبنسبة 66.7 % يؤكدون أن مؤسساتهم تعمل البرامج الاجتماعية من مساعدات وإعانات للمحتاجين .
 3. أغلب أفراد العينة وبنسبة 46.7 % يؤكدون أن مؤسساتهم تعمل على وضع برامج تطوير وتدريب للعاملين .
 4. أغلب أفراد العينة وبنسبة 76.7 % يؤكدون أن مؤسساتهم تقوم ببرامج ومساعدات صحية .
 5. أغلب أفراد العينة وبنسبة 28.3 % يؤكدون بأن مؤسساتهم تقوم بمساعدة المحتاجين اقتصادياً وفي بعض الأحيان تدعم مشروعات صغيرة اقتصادية .
- النتائج المتعلقة بمحور المسائل التي تسهم فيها مؤسسات المجتمع المدني في الهجرة غير الشرعية :

1. أغلب أفراد العينة وبنسبة 66.7 % يؤكدون أن مؤسساتهم ليس لها القدرة على زيارة مراكز الاحتجاز غير الشرعية التي تديرها العصابات والمجرمون .
 2. أغلب أفراد العينة وبنسبة 48.3 % يؤكدون عدم قدرة الدولة على مساعدة مؤسساتهم بزيارة المهاجرين في مراكز الاحتجاز غير الشرعية، لأن العصابات أقوى من الدولة .
 3. أغلب أفراد العينة وبنسبة 86.7 % يؤكدون على عدم قدرتهم على محاربة عصابات التهريب والتي تدير مراكز الاحتجاز غير الشرعية .
 4. أغلب أفراد العينة وبنسبة 80.0 % يؤكدون على أنهم يعرفون أن المهاجرين المسيطر عليهم من قبل العصابات يتعرضون للتعذيب .
 5. أغلب أفراد العينة وبنسبة 75.0 % يؤكدون على أن العصابات الإجرامية التي تقوم بالتعذيب أقوى من الدولة ومدعومة من الداخل والخارج .
 6. أغلب أفراد العينة وبنسبة 98.3 % يؤكدون على أن المهاجرين الذين يحاولون الهروب من العصابات التي تحتجزهم يتعرضون للقتل .
 7. أغلب أفراد العينة وبنسبة 83.0 % يؤكدون على أن المهاجر إذا وقع من السيارة في حالة العبور أو حاول الهرب يترك مقتولا .
 8. أغلب أفراد العينة وبنسبة 75.7 % يؤكدون على أنهم يقومون بالواجب الإنساني في حالة ترك المهاجر مجروحا أو مقتولا .
 9. أغلب أفراد العينة وبنسبة 96.7 % يؤكدون على أنه تم دفن عدد كبير من الذين تركهم المجرمون مقتولين في حالة العبور بهم في المسارات المذكورة .
- النتائج المتعلقة بمحور الصعوبات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في مدينة بنى وليد :

1. أغلب أفراد العينة وبنسبة 90.9 % يؤكدون على أن مؤسساتهم تواجه صعوبات في التعامل مع الحكومة والمؤسسات التابعة لها .

2. أغلب أفراد العينة وبنسبة 86.7 % يؤكدون على أن مؤسساتهم تواجه صعوبة في الحصول على الامكانيات المادية .
3. أغلب أفراد العينة وبنسبة 91.7 % يؤكدون على أن مؤسساتهم تواجه عدم استجابة الجهات الرسمية لأراء ومشورات المختصين بالمؤسسات .
4. أغلب أفراد العينة وبنسبة 51.7 % يؤكدون على أن مؤسساتهم تعاني من ضعف في التواصل والتنسيق بين المؤسسة والمؤسسات المشابهة لها .
5. أغلب أفراد العينة وبنسبة 71.7 % يؤكدون على أن مؤسساتهم تعاني من قلة برامج التدريب الموجهة للعاملين بالمؤسسة ,
6. أغلب أفراد العينة وبنسبة 51.7 % يؤكدون على أن مؤسساتهم تعاني من عدم قدرة المؤسسات على استقطاب الكفاءات الوطنية المتميزة للعمل بالمؤسسات .
7. أغلب أفراد العينة وبنسبة 50.0 % يؤكدون بأن مؤسساتهم تعاني من إهمال الجانب الإعلامي؛ لإبراز نشاط المؤسسات .
8. أغلب أفراد العينة وبنسبة 83.3 % يؤكدون بأن مؤسساتهم تعاني من ضعف المشاركة المجتمعية .
9. أغلب أفراد العينة وبنسبة 73.3 % يؤكدون بأن مؤسساتهم لا تعاني من كثرة اللوائح التنظيمية وعدم تبعية المؤسسة لجهة واحدة .

توصية:

وفي الختام: أوصي بضرورة الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني، وأوضاعها في القوانين الليبية، وبما يتماشى و الثقافة العربية الإسلامية ؛ كي لا تصبح جسر عبور لعادتنا وثقافتنا مؤسسات تضر بأخلاق وقيم المجتمع .

- المراجع :

1. د. مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، بدون تاريخ.
2. د. محجوب عطية الفاندي، طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، جامعة عمر المختار، البيضاء 1994 م.
3. برقاوي، أحمد (2002) المجتمع المدني والدولة الوطنية، مجلة الحوار المتمدن، ع 190، 15 / 7 / 2002 م.
4. د . عبد الله الهماي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، جامعة قار يونس، بنغازي، 1988 م .
5. معجم المصطلحات الاجتماعية، إعداد نخبة من الأساتذة العرب، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ، 1976م.
6. محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 م .
7. د. محمد جمال مظلوم ، دور مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التوعية المرورية ، بحث منشور ، مقدم لكلية التدريب ، الرياض ، 2013 م .

